الأمم المتحدة

DP/2013/1

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (من ٤ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نيويورك)

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التنظيمية	٣
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣
الثاني –	بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	٣
الثالث –	البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها	٨
الرابع –	التقييم	٩
الخامس –	ترتيبات البرمجة	١٤
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٦
السادس –	بيان مدير البرنامج والتقييم	١٦

181212 181212 12-62051 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السابع – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها ٢٠
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٢
الثامن – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٢
الجزء المشترك ٣٣
التاسع – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٣
العاشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢٦
الحادي عشر – الزيارات الميدانية ٢٩
الثاني عشر – مسائل أخرى ٢٩

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الرئيس الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ ورحب بجميع الوفود. وقدم أمين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والموظف المسؤول عن فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان نظرة عامة على بنود جدول الأعمال في الجزء المتعلق بكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجزء المشترك. واعتمد مجلس الإدارة جدول أعمال وخطة عمل الدورة. وقال أحد الوفود إنه يتعين، لخفض التكاليف وزيادة الفعالية، تصميم جدول أعمال المجلس بطريقة تجعل المشاورات غير الرسمية المتعلقة بوكالات معينة تجري في إطار الجزء المتعلق بكل وكالة.

٢ – وأصدرت عدة وفود بيانا مشتركا أشارت فيه إلى بيان سبق صدوره في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ بشأن سير عمل المجالس التنفيذية، ووجهت الانتباه إلى احتمال إمكان تحقيق فعالية التكاليف بعدة طرائق، منها تحسين التخطيط والإدارة وعقد الجلسات، بما في ذلك التتابع الزمني والجدولة الفعالان للجلسات وإدارة الوثائق. وشجعت الوفد البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على استعراض تجربة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ''الاقتصاد في استخدام الورق'' والتعلم منها، من أجل تقليل التكاليف المتعلقة بالوثائق وتعزيز الممارسات غير الضارة بالبيئة.

٣ – واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ (DP/2012/15)؛ واستعراض مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣ (مع التعديلات)؛ واعتمد خطة العمل الأولية للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وترد في الوثيقة DP/2013/2 المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٤ – قدمت مديرة البرنامج، في ملاحظاتها الاستهلالية إلى المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١١ (DP/2012/17، Corr.1 و 2)، وعرضت معلومات مفصلة تتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2012/17/Add.1) والمرفق: تفسير للمصطلحات المستخدمة في DP/2012/17 و DP/2012/17/Add.1.

٥ - وأشارت إلى التحديات المتطورة في التنمية الدولية، فركزت في تعليقاتها على نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والعمل المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتعرضت أيضا للخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة وترتيبات البرمجة القادمة للبرنامج الإنمائي، وكذلك الشفافية والمساءلة وحالة التمويل.

٦ - وقالت إنه يسعدها إبلاغ الوفود أن البرنامج الإنمائي يقوم بالبث الشبكي الحي لاجتماع المجلس التنفيذي، وأنه ينفذ أول ماراثون عالمي له على موقع تويتر بمشاركة أكثر من ٢٤ من المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية.

٧ - وفيما يتعلق بريو + ٢٠، أشارت إلى أن مؤتمر القمة تلقى استعراضات مختلطة من الحكومات والمجتمع المدني، ومع ذلك فإن الوثيقة الختامية كانت شاملة وغطت جميع ما يتصل بالموضوع من مسائل التنمية المستدامة. ورغم أن الوثيقة لم تحفل بالكثير من القرارات الوطيدة، فإن فحواها يتفق تماما مع النهج الثلاثي الفائدة المتبع إزاء السياسات الإنمائية، وهو نهج يرتكز على مفهوم للتنمية محوره الناس يؤيده البرنامج الإنمائي بقوة.

٨ - وشددت على أهمية تناول ريو + ٢٠ في المجالات التالية: (أ) مبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛ (ب) التطلع الطموح إلى تحقيق القضاء على الجوع؛ (ج) تجاوز الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قياسات أوسع للتقدم في تبصير السياسات؛ (د) التزام أقوى بالنهج الثلاثية الفائدة؛ (هـ) الإلغاء التدريجي لمعونات الوقود الأحفوري وتشجيع استخدام الوقود النظيف؛ (و) الاستفادة من مستوى الالتزامات الطوعية في ريو + ٢٠؛ (ز) تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وفيما يتعلق بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، ركز البرنامج الإنمائي بصورة خاصة على دوره كمشارك في الرئاسة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قائدا لفرقة عمل الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد قبلت المنظمة أيضا وستؤدي دورا هاما في التنظيم والتعاون عالميا ومن خلال نظام المنسقين المقيمين الذين يعملون ضمن جميع الأطراف المؤثرة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وأشارت إلى أن المفاوضات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ستستفيد من متابعة ما بعد ريو+٢٠، وستحدد الاتجاهات لمنظومة الأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى التحديات الإنمائية العالمية، شددت على أن الاستعراض الشامل يجب أن يعطي الأمم المتحدة الولاية اللازمة

للاضطلاع بدورها، بما في ذلك دورها في وضع المعايير، والسلطة التنظيمية، والطابع العالمي. وهذا الاستعراض الشامل يساعد عادة على تعزيز السيطرة الوطنية، مستفيدا من تجربة توحيد الأداء، وعلى التأكيد على دور التعاون بين دول الجنوب، وأهميته في بناء القدرات والإدماجية وتنوع الشركاء. ويمكن للدول الأعضاء تعزيز الاستعراض الشامل بتوسيع نطاق تطبيقه من خلال منظومة الأمم المتحدة. وقد عمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تقف متأهبة لمساعدة الدول الأعضاء في عملية الاستعراض الشامل.

١١ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، قالت إن معالجة إطارها القائم على النتائج وُضعت بحيث تحقق تقدما كميا بأن تكون مباشرة واستراتيجية بقدر أكبر. وجرى بالفعل تهيئة البرامج التجريبية لاختبار الأفكار. وستكون خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة بمثابة آلية شاملة لتوزيع الموارد دعما للخطة الجديدة. وستعرض أول ميزانية متكاملة على المجلس التنفيذي لإقرارها في الدورة العادية الثانية في عام ٢٠١٣. وقالت إنها متفائلة بتوصل المجلس إلى توافق للآراء حول ترتيبات البرمجة في الدورة الراهنة بشأن خيار الأهلية المفضل المتعلق بالبند ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ونموذج التخصيص المتعلق بالبند ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وهذا أمر مهم لأن المجلس يحتاج إلى التركيز على مسائل أخرى تتعلق بترتيبات البرمجة، توطئة لموافقته على الميزانية المتكاملة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣. وستكون الخطة الاستراتيجية جاهزة في مطلع عام ٢٠١٣ ليستعرضها أعضاء المجلس بشكل أوّلي.

١٢ - وذكرت مديرة البرنامج أن إجمالي المساهمات في البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١١، بما في ذلك مساهمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بلغ ٥,١ بلايين دولار، بنقص بنسبة ٣ في المائة عن عام ٢٠١٠، بعد التعديل المتعلق بنقل أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ووصل إجمالي النفقات في عام ٢٠١١ إلى ٥,٥٧ بلايين دولار، بنقص عن عام ٢٠١٠. وارتفعت المساهمات في الموارد العادية بشكل طفيف عن العام السابق بنسبة ١ في المائة، فوصلت إلى ٩٧٥ مليون دولار بعد ثلاثة أعوام من التراجع المتوالي، وذلك أساسا بسبب أسعار الصرف المواتية. وتنبأت التوقعات لعام ٢٠١٢ بانخفاض مستمر. وفي نهاية عام ٢٠١١ استمر تراجع الرصيد الإجمالي للموارد غير المنفقة إلى ٤,٦٩ بلايين دولار، مما يعكس معدلات إنجاز على دخل زائد، وهذا يصل بالإجمالي الصافي للموارد غير المنفقة إلى ٣٣٣ مليون دولار. وأكدت أن الغالبية العظمى من الموارد قد جرت برمجتها وأصبح لها

ترتيب للبرمجة متعدد السنوات، وشددت على أن قدرة البرنامج الإنمائي على إنجاز مهمته تتوقف على موارد أساسية متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها.

١٣ - وأشارت إلى أنه عقب موافقة المجلس التنفيذي على الكشف العام عن تقارير مراجعة الحسابات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، أخذ البرنامج الإنمائي منذ تموز/يوليه ٢٠١٢ يضع على موقعه الشبكي ملخصات تنفيذية لتقارير مراجعة الحسابات. وسيبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وضع التقارير الكاملة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، ستتاح أيضا على الإنترنت للجميع مقادير أكبر من البيانات وفقا للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ويتولى البرنامج الإنمائي الريادة في تعزيز الشفافية في منظومة الأمم المتحدة، مشجعا المنظمات الأخرى على الانضمام.

١٤ - وشكرت الوفود مديرة البرنامج على ملاحظاتها الشاملة، واتفقت على أن نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ستوفر مبادئ توجيهية مهمة في إعداد الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين للبرنامج الإنمائي. وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى تحديد بارامترات لترتيبات وعمليات البرمجة والترتيبات المؤسسية. وأشير إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات يجب أن يركز على تعزيز دور الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل والأنشطة التنفيذية. وصدرت دعوات أيضا إلى البرنامج الإنمائي أن يضاعف من عمله في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، وأن يحسّن من القدرات داخل نظام المنسقين المقيمين، حتى يتسنى للبرنامج الإنمائي تأكيد دوره التنسيقي. وقال عدد من الوفود مجددا إن القضاء على الفقر هو ذات الغاية من التعاون الإنمائي الذي جوهره العلاقة بين الاقتصاد والفقر، وهو ما ينبغي أن ينعكس بوضوح في الاستعراض الشامل للسياسات.

١٥ - وواصلت الوفود الإعراب عن قلقها إزاء تراجع الموارد الأساسية الطويلة الأجل التي يمكن التنبؤ بها، مشددة على أن التراجع المستمر سينال من قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بمهمته. وأشارت الوفود إلى أن البلدان النامية تضررت بشدة من الانتكاسات الناجمة عن الأزمات والنزاعات وتغير المناخ. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على ألا يدخر وسعا في تعبئة موارد إضافية. وحث عدد من الوفود البلدان على الوفاء بتعهداتها بالتمويل، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد الأساسية. وأعربت الوفود عن دعمها التام لاستمرار الوجود الشامل للبرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج، وطالبت بتوسيع هذا الوجود.

١٦ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لتقدمه في مجال شفافية مراجعة الحسابات وخضوع البرامج للمساءلة، وشددت على أن الخطة الاستراتيجية القادمة يجب أيضا أن

تستفيد من إطار للمساءلة الرادعة. ويجب أيضا أن يهتدي تخصيص الموارد بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، وأن تخضع جميع مستويات إدارة البرامج لتقييمات مستقلة. وقالت الوفود إنها متأهبة للعمل بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي في إنجاز الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة.

١٧ - وردّت مديرة البرنامج فشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من نوايا طيبة تجاه عمل البرنامج الإنمائي في بياناتهم الجامعة. وأكدت مرة أخرى أهمية عام ٢٠١٢ بالنسبة إلى المنظمة، ملقية الضوء من جديد على عمل المنظمة فيما يتعلق بريو+٢٠، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وما تقوم به المنظمة في إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأكدت أن البرنامج الإنمائي متأهب لتحقيق توقعات أعضاء المجلس، ولكنه لن يتمكن من ذلك إلا بدعم كامل منهم، وبخاصة بوضع خطة استراتيجية فعالة ذات صلة بالموضوع ومدعومة بإطار قوي للمساءلة. وشكرت أعضاء المجلس مرة أخرى لاشتراكهم النشط في صقل الخطة الاستراتيجية، وطمأنتهم على أن المنظمة ملتزمة تماما ببناء إطار للرصد والإبلاغ يمكن أن يتيح للمنظمة إبلاغ المجلس بفعالية بتنفيذ الخطة. وشددت مرة أخرى على أهمية التوصل إلى توافق آراء بشأن ترتيبات البرمجة يفضي إلى مناقشات متعددة بشأن الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين.

١٨ - وأشارت فيما يتعلق بالتمويل إلى أن عددا من الوفود أشار إلى انخفاض بنسبة ٧ في المائة عن عام ٢٠١٠. غير أن مديرة البرنامج أكدت أن نسبة الـ ٧ في المائة تعكس ضم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كبرنامج شريك للبرنامج الإنمائي في التمويل الإجمالي، وهذا ما كان متبعا في الماضي. وقالت إنه إذا أخذنا في الاعتبار ضم الصندوق الإنمائي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يكون الانخفاض الحقيقي بنسبة ٣ في المائة.

١٩ - وانتقلت مديرة البرنامج إلى مسألة التوازن بين الموارد غير الأساسية والموارد الأساسية، فشددت على أن اهتمامها الأساسي هو أن تكون نوعية الموارد الأساسية كافية بحيث تتيح للكتلة الحرجة للبرنامج الإنمائي إنجاز مهمتها، وأن تكون استراتيجية وتحافظ على وجود شامل وهادف في البلدان المستفيدة من البرامج. ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى أهمية الوجود الشامل للبرنامج الإنمائي بالنسبة إلى مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وألقت الضوء على أهمية الموارد غير الأساسية التي يقدرها البرنامج الإنمائي إلى حد كبير، مؤكدة أن المنظمة تتخذ ما يلزم من التدابير للحفاظ على الاحتياطي المطلوب الذي حدده المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يواصل مراجعة هياكل

تكلفته لتحقيق مزيد من الفعالية، وأنه ملتزم بتعبئة موارد إضافية لتأكيد قدرته على الاضطلاع بمهمته. وأكدت في هذا الشأن أنه يجري الاحتفاظ بالموارد الأساسية من أجل الأنشطة البرنامجية، وليس للمهام التنظيمية أو الإدارية.

٢٠ - وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي مرة أخرى على مشاركتهم وتعليقاتهم وتعقيباتهم، وقالت إن البرنامج الإنمائي سيشترك معهم بشكل كامل من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وعمليات ما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/٢١ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١١.

ثالثا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

٢٢ - قدمت مديرة البرنامج المعاونة مشاريع البرامج القطرية الاثنى عشر التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبريا، من منطقة أفريقيا، ميانمار ونيبال، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ الإمارات العربية المتحدة والسودان وليبيا، من منطقة الدول العربية؛ نيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٣ - وقدمت أيضا مشروع البرنامج القطري المشترك لباكستان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. وقدمت أيضا طلبا من إريتريا مضمونه أن يقدم، بصفة استثنائية مشروعا وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذان أعدهما البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وقام مديرو البرنامج الإنمائي الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية بدورهم بالتوسع في البرامج انطلاقا من المنظور الإقليمي لكل منهم.

٢٤ - وشكرت الوفود البرنامج الإنمائي لاستمراره في التعاون مع بلدانها والتزامه إزاءها ودعمه لها. وأثنت الوفود على المنظمة لما تتسم به البرامج القطرية من نطاق وطموح، وأشارت إلى أن هذه البرامج وضعت بتشاور وثيق مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين، وأنها تتسق مع الأولويات والخطط الوطنية. وفيما يتعلق بمجالات التحسين، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على التركيز على ما يلي: (أ) دعم قدرات البلدان على التحليل والتقييم؛ (ب) كفالة قيام البلدان بانتظام بتحليل وتقييم البرامج القطرية باعتبار ذلك جزءا عاديا من الدورة البرنامجية؛ (ج) إنشاء نظم أقوى للرصد والتقييم والإبلاغ؛ (د) وضع أطر أكثر إحكاما وفائدة للنتائج والموارد مع بيانات للنتائج محددة الهدف؛ (هـ) العمل على تحديد

أفضل للدروس المستفادة لتبصير قرارات الإدارة ووضع البرامج مستقبلا؛ (و) العمل على إيجاد تآزر أمتن مع الشركاء على الصعيد القطري. وستبلغ البلدان المعنية بتعليقات محددة أدلى بها عدد من الوفود على بعض مشاريع وثائق البرامج القطرية.

٢٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمشاريع الـ ١٢ التالية لوثائق البرامج القطرية والتعليقات عليها: الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، السودان، غينيا الاستوائية، الكاميرون، ليبريا، ليبيا، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، هايتي. وأحاط المجلس علما أيضا بمشروع البرنامج القطري المشترك لباكستان، ومشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ.

٢٦ - واتخذ المجلس المقرر ٢٠١٢/٢٢، وفيه قرر أن يستعرض ويعتمد، بصفة استثنائية، مشروعي وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٢٧ - وعملا بالمقرر ٢٠٠٦/٣٦، وافق المجلس التنفيذي، على البرامج القطرية الـ ١٣ التالية، التي كانت قد نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها: سيراليون وغينيا وليسوتو وموريشيوس، من المنطقة الأفريقية؛ سري لانكا وماليزيا والهند، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ الأردن وجيبوتي، من منطقة الدول العربية؛ جمهورية مولدوفا، من منطقة أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة؛ بليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوستاريكا، من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٨ - ووافق المجلس التنفيذي أيضا على تمديد البرنامج القطري لمصر لمدة ستة أشهر، وكذلك على التمديد الثاني لمدة عام للبرنامج القطري والعمليات التي ينفذها البرنامج الإنمائي في الجمهورية العربية السورية، لدعم المساعدة الإنسانية وسبل كسب الرزق والأنشطة التنسيقية.

رابعا - التقييم

٢٩ - قدم مدير مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم (DP/2012/20). وقدمت مديرة البرنامج المعاونة في البرنامج الإنمائي عرضا عاما لعمل المنظمة من أجل تعزيز ثقافة التقييم والتعلم بها، وعرضت منظور إدارة البرنامج الإنمائي للمسائل التي طرحت في التقرير السنوي عن التقييم.

٣٠ - قدم مستشار التقييم ومدير مهام مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية (DP/2012/21)؛ وقدم مدير مكتب السياسات الإنمائية في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على هذا التقرير (DP/2012/22). وقدم مستشار التقييم ومدير مهام مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي تقييما لشراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية (DP/2012/23)؛ وقدم مدير مكتب السياسات الإنمائية في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على هذا التقرير (DP/2012/24). وقدم مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية مزيدا من التعليقات على رد الإدارة على تقييم شراكات البرنامج الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية.

٣١ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي وعلى مكتب التقييم لعمله على تعزيز نوعية وظيفة التقييم وعلى توطيد ثقافة التقييم في صفوف الإدارة والموظفين، من خلال أدوات توجيه مفيدة، وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والعالمي، وخلق أداة تقييم إلكترونية. وأُعرب عن التقدير الخاص لما يقوم به البرنامج الإنمائي من أجل بناء قدرة على التقييم على الصعيد الوطني. وأكدت الوفود أن التقييم العالي النوعية مكوّن أساسي في الدورات البرنامجية، ولا غنى عنه لتبصير وتطوير السياسات، وكفالة وجود إدارة كفؤة وفعالة تقوم على النتائج، وتقييم أثر النتائج، واكتساب دروس مستفادة، وتشجيع الموظفين وحفزهم.

٣٢ - وأعربت الوفود عن اغتباطها بالعدد المتزايد من التقييمات التي أجريت في عام ٢٠١١، وقالت إن من المشجع أن التقييمات على الصعيد القطري تثري وثائق البرامج القطرية. ورحبت الوفود أيضا باستنتاجات التقييمات فيما يتعلق بالتقييمات الـ ١٥ لنتائج التنمية، وقالت إن البرنامج الإنمائي يساهم بوضوح في عملية التنمية على الصعيد الوطني ويعتبر عامة شريكا له قدره. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على التوسع في تحليل الأسباب الدفينة لتحديات التنمية واتجاهاتها في التقارير السنوية القادمة، وعلى إدراج نهج يقوم على حقوق الإنسان في وظيفة التقييم. وقالت إنها تتطلع إلى تقييمات في المستقبل تستفيد من أدوات التقييم الجديدة التي تستحدثها المنظمة.

٣٣ - ولاحظ عدد من الوفود بقلق أن التقرير السنوي كشف عن عدد من أوجه القصور. وأشارت هذه الوفود بصفة خاصة إلى النتيجة التي مؤداها أن ما يقرب من ثلث التقييمات اللامركزية يعتبر غير مرضٍ إلى حد ما أو غير مرض، والى النتيجة القائلة إن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى المزيد من العمل على الصعيد القطري لبناء القدرات، وتحسين الفعالية، وكفالة استدامة نتائج التنمية. وفيما يتعلق بالاستدامة، كان هناك إقرار بأن محدودية قدرات وموارد الحكومة غالبا ما تعوق استدامة نتائج التنمية، ومع ذلك جرى التشديد على أن المنظمة هي

في النهاية المسؤولة عن كفالة قابلية النتائج للتحقق منذ البداية. وفي ضوء ذلك جرى حث البرنامج الإنمائي على تعزيز شراكاته كخطوة أولى نحو كفالة الاستدامة، وبخاصة مع الحكومة، وبالاتساق مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

٣٤ - وطلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي تقديم إطار يتضمن تدابير واضحة وإطارا زمنيا للتنفيذ، علاجا لأوجه القصور هذه. وطلبت الوفود أيضا معلومات عما يفعله البرنامج الإنمائي لتقييم قدرته على تلبية طلبات التقييم، وتعزيز التعاون بين الوكالات، ووضع خطة استراتيجية تتضمن أهدافا ونتائج واضحة. وقالت أيضا إنها تود أن تعرف كيف يقيّم البرنامج الإنمائي تنفيذ ردود إدارته، مشددة على أن ردود الإدارة على التقييمات اللامركزية بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد طُلب مزيد من المعلومات عن وظيفة ودور الأفرقة المرجعية الوطنية.

٣٥ - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم وجود معلومات عن التقييمات المشتركة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالتقييمات المواضيعية، قائلا إنه يود معرفة المزيد عن تقييم ولاية المنظمة في الحد من الفقر. وشجع وفد آخر البرنامج الإنمائي على إيجاد آليات في البرمجة على الصعيد القطري، لتعويض الإخفاق المحتمل والنقص في القدرات، مع أدوار ومسؤوليات لجميع الشركاء محددة بوضوح.

٣٦ - وفيما يتعلق بتقييم النظم والعمليات الانتخابية، قالت الوفود إنها مغتبطة بالتقرير. وفي ضوء العمل الحيوي للمنظمة في هذا المجال والاعتراف الواسع بالنتائج الإيجابية التي حققتها، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على تعزيز قدراته على دعم الانتخابات وزيادة إدراجها في خطته الاستراتيجية وميزانيته المتكاملة القادمتين. وقالت هذه الوفود إنه يسعدها أن ترى تخطيطا استراتيجيا في رد الإدارة لمعالجة التحديات التي حددها التقييم.

٣٧ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما خلص إليه التقرير من أن المنظمة لم تستفد تماما من معارفها الجيدة وقدراتها في دعم الانتخابات. وأشارت الوفود في هذا الشأن إلى النتيجة التي مؤداها أن البرنامج الإنمائي لم يركز تركيزا كافيا على نهج الدورات الانتخابية، وأنه قام في بعض الأحيان بأنشطة مكلفة لم تكن دوما محددة السياق. وأشارت الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من نتائج التقييمات لأغراض التعلم، من أجل إيجاد سبل كفالة استدامة عمله في مجال بناء القدرات. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي في هذا الصدد على الاهتمام أكثر بإطار الحوكمة الأوسع في البلد لدعم إرساء الديمقراطية، وبخاصة القدرة الطويلة الأجل لمؤسسات الحوكمة. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل

بشكل وثيق مع السلطات الوطنية لإيجاد نظام رصد وتقييم مناسب به أسس للقياس موضوعة وطنيا، كجزء من استراتيجياته لدعم الانتخابات.

٣٨ - وطُلب إلى البرنامج الإنمائي ألا يباشر أنشطته على الصعيد القطري، بما في ذلك التقييمات، إلا تحت قيادة الحكومات الوطنية وبموافقتها، على النحو الوارد في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وجرى في هذا الصدد التشديد على أولوية تعددية الأطراف. وأشير أيضا إلى أن التقييمات تساعد المنظمة وشركاءها على تحديد هل يقوم البرنامج الإنمائي بمهمته أم لا، تلك المهمة التي ستتعطل أكثر نتيجة للانخفاض المستمر في الموارد الأساسية.

٣٩ - وفيما يتعلق بتقييم الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، قالت الوفود إنها سعدت بازدياد شراكات البرنامج الإنمائي في هذا القطاع. وردا على التحديات التي لوحظت في نتائج التقييم، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي بقوة، في شراكته مع الصناديق العالمية، على العمل على بناء القدرات على الصعيد الوطني، والمشاركة بشكل أوثق مع شركاء المجتمع المدني في تنفيذ البرامج. وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات عما يفعله البرنامج الإنمائي لتدعيم هذه الشراكات في الخطة الاستراتيجية القادمة.

٤٠ - وركز أحد الوفود على العمل التقييمي للبرنامج الإنمائي مع مرفق البيئة العالمية، وطلب توضيحا لثلاث نقاط وردت في ردود الإدارة على التقرير السنوي عن التقييم: (أ) اعتماد خدمات مبتكرة؛ (ب) خفض رسوم الخدمات؛ (ج) التقليل من الاعتماد على مرفق البيئة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بالوصول المباشر. وفيما يتعلق بالصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، شدد الوفد على أن دور البرنامج الإنمائي بصفته المتلقي الرئيسي يجب أن يكون مؤقتا ومحددا زمنيا، مع وجود دور واضح في بناء القدرات، بما في ذلك خطط الخروج وبناء القدرات لدعم سيطرة البلد بقدر أكبر وعلى المدى الطويل.

٤١ - وقدمت الوفود تعليقات إضافية على التقرير السنوي عن التقييم، وحثت البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرته ووظيفته في مجال التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية، من أجل بناء قدرة وطنية على التقييم. وأشارت الوفود إلى حاجة البرنامج الإنمائي إلى مزيد من العمل على إثراء برمجته ومجالات خبرته المواضيعية بنتائج التقييم والدروس المستفادة. ورأت الوفود أيضا أن التقييمات تعدّ أداة مفيدة لبناء ثقة الشركاء والأطراف المؤثرة. ولذلك فإنه يتعين أن يكون مكتب التقييم ممولا ومزودا بالموظفين على

نحو كاف. وطلب عدد من الوفود معلومات أخرى عن قدرة متطوعي الأمم المتحدة بالذات على التقييم. وطلبت الوفود أيضا توضيحا للطريقة التي يعتزم بها البرنامج الإنمائي إنفاذ الامتثال للتقييم فيما يتعلق بالبرامج القطرية.

٤٢ - وردّ مدير مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي فألقى الضوء، فيما يتعلق بمسألة مراقبة الجودة، على أن البرنامج الإنمائي يصدد تشكيل فريق من الخبراء لاستعراض ونقد عمله نديا، وبذلك يساعد على وجود رقابة طويلة الأجل على التقييمات التي تجرى في مكتب التقييم. وأشار إلى أن النتيجة المتعلقة بسوء نوعية التقييمات اللامركزية تتسق عموما مع نتائج التقارير السنوية السابقة عن التقييم. وكان التقرير السنوي لعام ٢٠١١ رائدا في استخدام نظام للتقدير للمرة الأولى، مما ساعد على وجود مجموعة نتائج أكثر معايرة تتعلق بنوعية التقييمات اللامركزية. وسيستمر مكتب التقييم في استخدام نظام التقدير هذا مستقبلا. وسيتتبّع سنة بسنة التغييرات في أداء المكاتب القطرية. وبالنسبة إلى طلب المجلس التنفيذي إجراء مزيد من التحليل في التقارير السنوية عن أفضل ممارسات البرامج، قال إن مكتب التقييم سيقوم بذلك، مع تضمين التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ مزيدا من التحليل المتعمق. وقال المدير أيضا إن مكتب التقييم يعتزم تشكيل أفرقة استشارية في عام ٢٠١٣ تضم خبراء ومؤسسات في مجال التقييم، ويمكن الاستعانة بها لدعم مكتب التقييم وكذلك مكاتب البرنامج الإنمائي ومكاتبه القطرية في إجراءات التقييمات مستقبلا على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وأشار إلى أن التقييمات المشتركة تجري على مستوى المقر ويقل إجراؤها على المستوى القطري، مع أن المنظمة تسعى إلى التوسع في عدد التقييمات المشتركة حسب المقتضى. وأكد أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالفعل بالتوسع في الاستعانة بالقدرات الوطنية عند إجراء التقييمات، مع الحرص في الوقت ذاته على كفالة أعلى درجات الموضوعية التي يمكن أن تخل بها أحيانا الاستعانة بالقدرات الوطنية. والبرنامج الإنمائي ملتزم أيضا كل الالتزام بتجميع الدروس المستفادة من شتى التقييمات المجراة.

٤٣ - وشاركت مديرة البرنامج المعاونة إدارة البرنامج الإنمائي نظرتها العامة، بادئة بتناول مسألة استدامة نتائج التنمية، فقالت إن البرنامج الإنمائي تناول المسألة من زوايا مختلفة، نظرا إلى مستوى تعقدها. وشددت في هذا الصدد على أهمية بناء شراكات والحفاظ عليها، والتركيز الشديد على بناء القدرات. وتطرقت إلى مسألة التقييمات اللامركزية من منظورين مختلفين: (أ) بناء القدرات الوطنية على إجراء تقييمات، وبعد ذلك تتولى كيانات خارج البرنامج الإنمائي إجراء التقييمات وإدارتها؛ (ب) الحفاظ على قائمة موثوق بها ومحكمة لخبراء التقييم يكون للبرنامج الإنمائي إشراف مباشر عليها. وفيما يتعلق بالقائمة، يقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز قائمته للخبراء الاستشاريين في مجال التقييم على الصعيد الإقليمي. واتفقت

مديرة البرنامج المعاونة وشددت على أن البرنامج الإنمائي يعمل على إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان في التقييمات. وطمأنت الوفود على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بضمان أن تقوم جميع مكاتبه القطرية بتضمين برامجها القطرية خططا وميزانيات للتقييم اللامركزي.

٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/٢٣ بشأن: (أ) التقرير السنوي عن التقييم وردّ الإدارة؛ (ب) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز النظم والعمليات الانتخابية وردّ الإدارة؛ (ج) تقييم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية وردّ الإدارة.

خامسا - ترتيبات البرمجة

٤٥ - قدمت مديرة البرنامج المعاونة في البرنامج الإنمائي التقرير المتعلق بترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2012/25 و Corr.1)، وقدم نائب مدير البرنامج المساعد وكبير الموظفين الماليين في مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي عرضا أوفى للخيارات المطروحة.

٤٦ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لما قام به في العامين الماضيين من تعديل ترتيبات البرمجة لكي تعكس اهتمامات واحتياجات أعضاء المجلس التنفيذي، وبخاصة فيما يتصل بخيارات الأهلية المتعلقة بالفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ونماذج احتساب الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية. وفي الوقت الذي أعربت فيه وفود عديدة عن قلقها إزاء تأثير اقتراح البرنامج الإنمائي على مستويات موارد الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، أيد عدد من الوفود الأخرى اقتراح البرنامج الإنمائي، قائلة إن هذا الاقتراح يخدم أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، في نفس الوقت الذي يلبي فيه احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

٤٧ - وشددت الوفود بصورة عامة على وجوب ألا تؤثر اقتراحات البرنامج الإنمائي تأثيرا سلبيا على أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. وأشارت الوفود إلى اقتراح البرنامج الإنمائي المتعلق بوجوده الاستراتيجي العالمي، فطلبت مزيدا من المعلومات عن أثر هذا الاقتراح على البلدان المتوسطة الدخل. واعترف أعضاء المجلس التنفيذي بضرورة التوصل إلى توافق للآراء على اقتراح البرنامج الإنمائي بالنسبة إلى ترتيبات البرمجة في الدورة، قائلين إن عدم القيام بذلك سيصعّب الانتهاء من الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة القادمتين وإقرار الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ لهما.

٤٨ - وقال أعضاء المجلس التنفيذي إنهم يتطلعون إلى مزيد من المشاورات بشأن العناصر الأخرى لإطار ترتيبات البرمجة بحيث تتضمن بنودا برنامجية إقليمية وعالمية وثابتة، من أجل تقديم مشروع اقتراح ليستعرضه المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٤٩ - وردت مديرة البرنامج المعاونة في البرنامج الإنمائي، فأشارت إلى أن مبلغ الـ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار المخصص للبلدان المتوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة البالغة ٦٦٠ ٦ دولارا هو الحد الأدنى، ولكنه لا يمثل الاعتماد الكامل الذي ستحصل عليه. وأكدت أن معظم البلدان المتوسطة الدخل ستحصل على مخصصات أعلى في الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، وبخاصة البلدان المتوسطة الدخل التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي و/أو التي يرتفع فيها عدد السكان. وقالت بالإضافة إلى ذلك إن اقتراحات البرنامج الإنمائي صقلت للتجاوب مع الشواغل التي طرحت في الدورات السابقة للمجلس التنفيذي، فيما يتعلق بقلة مناعة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من وضع البلدان المنخفضة الدخل إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت إلى أن البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على عتبة الـ ٦٦٠ ٦ دولارا لن تحصل إلا على الاعتماد الأدنى البالغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار. وباختصار قالت إن الرصيد الذي حققه البرنامج الإنمائي بتوجيه من المجلس يضمن التركيز بقدر أكبر على تخصيص الموارد في الفئة ١ من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع العمل في الوقت ذاته على كفالة دعم أكبر للبلدان المتوسطة الدخل من خلال استمرار الوجود البرنامجي للمنظمة.

٥٠ - وأكد نائب مدير البرنامج المساعد وكبير الموظفين الماليين في مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي أنه إذا كانت البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من وضع البلدان المنخفضة الدخل إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل قد تحصل على أموال أقل نتيجة لارتقاء وضعها، فإنها في النهاية ستحصل على مبلغ يساوي ما كانت ستحصل عليه لو ظلت في وضع البلدان المنخفضة الدخل، وذلك بفضل معيار إمكانية التنبؤ المشار إليه إجمالا في التقرير.

٥١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠١٢ عن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا – بيان المدير التنفيذي والتقييم

٥٢ - ذكّر المدير التنفيذي، في بيانه (المتاح في http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/11625)، بأنه كان قد أعلن، في خطابه الأول أمام المجلس التنفيذي بصفته المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في شباط/فبراير ٢٠١١، أن الشفافية والمساءلة ستكونان مبدأين أساسيين لقيادته. وأضاف أنه بعد انقضاء عشرين شهرا، ما زالت الغاية صامدة. وأبلغ المجلس بما استجدّ في المسائل الأساسية والتطورات منذ الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، بما في ذلك ما يتعلق بالبرامج القطرية والتركيز الميداني لصندوق السكان؛ والتقييم؛ والاستراتيجية الإنسانية لصندوق السكان؛ والتقدم صوب الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة الجديدتين؛ والرأي غير المتحفظ في مراجعة الحسابات؛ وتمويل صندوق السكان؛ ومؤتمر قمة لندن لتنظيم الأسرة؛ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وركز على مسائل التقييم، مؤكدا على أهمية التقييم البالغ الدقة للفعالية الشاملة لعمليات صندوق السكان ونقل نتائج البرامج. وأفاض في الحديث عن نتائج وتوصيات تقارير التقييم المقدمة إلى المجلس، وعرض تصوراته لسبل المضي قدما. وأعرب عن تقديره للتوجيهات القيمة من أعضاء المجلس، وطمأنهم على أن صندوق السكان سيواصل إشراكهم بشكل وثيق في عملية تنقيح سياسة صندوق السكان المتعلقة بالتقييم. وأكد أن التقييم سيكون تحت قيادته مسعى أكثر منهجية واستراتيجية، وأن جودة ونزاهة واستقلالية العملية ستكون مكفولة، مع مساهمتها في المساءلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية التقييم الموضوعة ستسترشد بقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقال المدير التنفيذي إنه سيكون نصيرا للتقييم في صندوق السكان. وقدم المدير الجديد لشعبة الإعلام والعلاقات الخارجية في صندوق السكان.

٥٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها لبيان المدير التنفيذي المتعمق، وأثنت على قيادته وشفافيته والتزامه بإعطاء المساءلة أولوية عليا في صندوق السكان. وأُعرب عن التقدير لرغبة المدير التنفيذي الصريحة في التحاور مع الدول الأعضاء. وأكدت وفود عديدة ثقتها في البرنامج الإصلاحي للمدير التنفيذي الذي أثمر بالفعل، وكان من ثمراته الرأي الخالي من التدخل لمراجعي الحسابات. وأثنت الوفود على عمل موظفي صندوق السكان الذي يتم غالبا في جو من التحدي.

٥٤ - وأشارت وفود عديدة إلى نجاح مؤتمر لندن لتنظيم الأسرة ومساهمة صندوق السكان فيه في مجالات من قبيل الحد من الوفيات النفاسية، ومعالجة قيود تنظيم الأسرة، وتعزيز

الصحة والحقوق الإنجابية، ودعم البلدان في بلوغ الغايتين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأُعرب عن الاعتراف بدور صندوق السكان المتزايد في جدول أعمال الصحة العالمية، وجرى حث صندوق السكان على تعزيز السياسات على الصعيد العالمي وتوحيد دعم تنظيم الأسرة والتنمية.

٥٥ - وأثنت الوفود على العمل الجاري لتحقيق نتيجة ناجحة ذات مغزى في مسألة مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤. وأبلغ وفد إندونيسيا المجلس التنفيذي أن محفل الشباب العالمي المعني بمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ سينعقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأُعرب عن الترحيب بالمبادرات الجديدة للشباب والمراهقين في صندوق السكان، بما في ذلك المشاركة الرائدة بالبرازيل في معالجة مسألة حمل المراهقات. وجرى حث صندوق السكان على مواصلة الاستثمار في الشباب - في صحتهم وتعليمهم، وفي توفير فرص العمل اللائق لهم. وأشير إلى أن هذه الاستثمارات يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من أن يصبحوا مدافعين عن التنمية المستدامة.

٥٦ - وركز عدد من الوفود على الفرص التي يتيحها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشير إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تصاغ بحيث تستند بفعالية إلى الدروس المستفادة من عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الراهنة، مع الاستفادة من الأنواع الجديدة للشراكات ومن مشاركة الأطراف المؤثرة التي زادت في العقد الأخير. وطُلب إلى صندوق السكان مواصلة الاهتمام بمسألة الشيخوخة، التي يزداد اهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا بها. وقيل إن الديمغرافيا وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والصحة الإنجابية يجب أن تظل على رأس خطة التنمية بعدة سبل، منها تسريع التدخلات في وفيات الأطفال والوفيات النفاسية.

٥٧ - ورحبت الوفود بتقرير التقييم المقدم كل سنتين (DP/FPA/2012/8)؛ والاستعراض المستقل للسياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2012/17) الذي يتولاه مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ وردّ الإدارة عليهما؛ وخطة التقييم لفترة سنتين. وشددت الوفود على أهمية وجود عملية تقييم واضحة ومدارة جيدا من أجل كفاءة وفعالية صندوق السكان. وأشارت إلى ضرورة استقلالية وظيفة التقييم، وكان من ذلك اقتراح لبعض الوفود أن يكون فرع التقييم مسؤولا مباشرة أمام المدير التنفيذي (على غرار المتبع في منظمات أخرى). وشددت الوفود على أهمية التنسيق وعلى ضرورة الوضوح في الأدوار والمسؤوليات

المتعلقة بالتقييم. وجرى التأكيد على ضرورة التفرقة بوضوح بين مراجعة الحسابات والتقييم. وأكدت الوفود أن سياسة التقييم المنقحة يجب أن تعالج الثغرات المحددة، ولا سيما فيما يتعلق باستقلالية وظيفة التقييم ووجود إطار مؤسسي مناسب. وجرى تشجيع صندوق السكان على الشروع في عملية رسم خرائط لتبصير التنمية وتنفيذ سياسة التقييم المنقحة.

٥٨ - وشددت الوفود على حاجة المجلس التنفيذي إلى كفالة توفير ما يكفي من الموارد الأساسية والقدرات لوظيفة التقييم التي يتولاها صندوق السكان، حتى يتسنى له الاضطلاع بمسؤولياته. وأشار بعض الوفود إلى وجود بند مستقل في الميزانية للتقييم. واعترف المجلس بالتقدم الجيد الذي حققه صندوق السكان منذ إقرار سياسة التقييم في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك زيادة التغطية بتقييم البرامج القطرية التي بلغت ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١١. وكانت هناك دعوة إلى تحسين نوعية التقييمات بعدة سبل، منها بناء القدرات، وتعزيز الرصد الذي يركز على تحقيق نتائج، وإيجاد آلية للتحريك تتفادى الإخفاق على نطاق المنظومة. وجرى الإعراب عن القلق إزاء صياغة المؤشرات والنواتج، وعدم كفاية ما يلزم للتقييم من وقت وتخطيط وموارد. وجرى التشديد على أهمية المبادئ التوجيهية للتقييم وتدريب الموظفين.

٥٩ - وشددت الوفود على أهمية وجود بيانات وتحليلات مقنعة وموثوق بها لأداء البرامج، وأشارت إلى أن جدولة استعراضات منتصف المدة وتقييمات البرامج يجب أن تساعد على أقصى استخدام للنتائج في البرمجة. وأكدت الوفود أن وظيفة التقييم عنصر مركزي في الإدارة والمراقبة وفي كفالة المساءلة الموضوعية. وأشارت الوفود أيضا إلى أنه لا غنى عن التقييم في التعلم الجمعي المتعلق بالأنشطة الإنمائية.

٦٠ - ودعت الوفود إلى كفالة إيجاد رابطة قوية بين وظيفة التقييم والأولويات الاستراتيجية لصندوق السكان. وشددت على ضرورة إيجاد رؤية مفهومة للجميع للتقييم في صندوق السكان على أساس ولاية صندوق السكان وأولوياته الاستراتيجية؛ وتوضيح أغراض التقييمات المركزية واللامركزية. وجرى التشديد على أهمية إدراج نهج تقوم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في وظيفة التقييم من خلال الاستفادة من توجيهات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وكان هناك اقتراح أن تناقش خطة التقييمات المواضيعية ونتائج التقييمات المواضيعية الموسعة في دورات المجلس التنفيذي، وأن يدرج تقييم صحة الأم في جدول أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وأُوصي بأن يعرض تقرير التقييم المقدم كل سنتين على المجلس على أساس سنوي. وجرى كذلك تشجيع القيام بمزيد من التقييمات المشتركة مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى.

٦١ - وأعربت الوفود عن اغتباطها بملاحظة أن المدير التنفيذي يزمع القيام بدور المناصر للتقييم في صندوق السكان. وطلبت معلومات عن الجدول الزمني لتنقيح سياسة التقييم. وسلمت الوفود بأن الإصلاح يحتاج إلى وقت، وأشارت إلى أن المدير التنفيذي قطع بالفعل بعض الخطوات صوب تناول التوصيات الواردة في استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واعترفت الوفود بالتحديات، وعرضت مساندة صندوق السكان في مجابهة هذه التحديات، وقالت إنها تتطلع إلى رؤية سياسة تقييم منقحة لصندوق السكان.

٦٢ - وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي على مساندهم وتعليقاتهم القيمة. وجدد الإعراب عن التزامه، كنصير في صندوق السكان، بالتعامل مع تحديات التقييم والثغرات الحرجة في سياسة التقييم الراهنة. وقال إنه يتعهد بالتشارك في خريطة طريق لسياسة التقييم المنقحة لصندوق السكان، وطمأن أعضاء المجلس على أن صندوق السكان سيواصل تعامله مع المجلس بعدة طرائق، منها المشاورات غير الرسمية. وقال إنه يتقبل التعليقات المحددة للوفود بشأن تعزيز الاتساق والتعاون بين وحدات صندوق السكان، وأشار إلى أن صندوق السكان سيعمل مع أعضاء المجلس على تحسين نوعية التقييم. ووافق على الحاجة إلى تعزيز تصميم ورصد برامج تركز على النتائج، وقابلية البرامج القطرية للتقييم. وأحاط علما بالتوصية بتوفير موارد كافية لوظيفة التقييم. وأجاب المدير التنفيذي على شتى الاستفسارات المحددة، ومنها ما يشير إلى أن صندوق السكان يقود عدة تقييمات مشتركة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو يشارك فيها. وشكر الوفود على توجيهاتها ورغبتها المستمرة في التعاون مع صندوق السكان. واختتم كلمته بالثناء على مساهمة مدير مكتب صندوق السكان الإقليمي للدول العربية، الذي سيتقاعد في أواخر عام ٢٠١٢.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢٠١٢ عن التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٤ - وعقب اتخاذ القرار ٢٦/٢٠١٢، تكلم نائب رئيسة المجلس التنفيذي للدول الأفريقية بالنيابة عن البلدان الأفريقية الأعضاء في المجلس التنفيذي، فقال إن المجموعة الأفريقية انضمت إلى توافق الآراء بشأن المقرر ٢٦/٢٠١٢ عن التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإن كانت تود أن تسجل أنه فيما يتعلق بالفقرة ٦ من المقرر ٢٦/٢٠١٢، فإن تخصيص موارد للتقييم يجب ألا يؤثر سلبا على الموارد المتاحة لأنشطة البرمجة.

مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤

٦٥ - أحاط المدير التنفيذي لصندوق السكان المجلس التنفيذي علما بحالة مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤، مؤكدا أن من المهم إعادة

بناء شراكة وتوافق آراء عالميين لتيسير تنفيذ أحدث برنامج عمل لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وشدد على أهمية ربط المؤتمر في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأشار إلى المشاورات العالمية والإقليمية المتعددة التي جرت في العام الماضي واشتركت فيها الحكومات، والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب، ومنظومة الأمم المتحدة. وأكد أن العمليات الإقليمية تشكل مكونا بالغ الأهمية للاستعراض، بما في ذلك التقارير الإقليمية التي ستعد للمؤتمرات الإقليمية في عام ٢٠١٣. ويضاف إلى ذلك أن المكاتب الإقليمية لصندوق السكان عملت بشكل وثيق، على الصعيد القطري، مع الحكومات لإشراك المجتمع المدني وسواه من الأطراف المؤثرة الأخرى ذات الصلة في عملية الاستعراض في عام ٢٠١٢، مع التركيز على الاستقصاء العالمي لتنفيذ مؤتمر السكان والتنمية.

٦٦ - وقال المدير التنفيذي إن من المجالات الرئيسية للتعامل مع الحكومات إدراج ممثلين للمنظمات غير الحكومية والشباب في الوفود الوطنية لدى مؤتمرات السكان الإقليمية في عام ٢٠١٣ والاجتماعات العالمية في عام ٢٠١٤. وأشار إلى أن حكومة إندونيسيا ستستضيف محفل الشباب العالمي في بالي بإندونيسيا، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويجري الآن التخطيط لعقد مؤتمرات مواضيعية عالمية أخرى، ومنها مؤتمرات عن حقوق الإنسان، بشراكة مع حكومة هولندا. وناشد المدير التنفيذي جميع الحكومات التي تقدمت بتعهدات التعجيل بالدفع، وحث الدول الأعضاء على سد النقص الحالي، البالغ ١٥ مليون دولار، في تمويل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤.

٦٧ - وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن تقديرهم للإحاطة، وكذلك عملية الإدماج التي وضحت في إشراك جميع الأطراف المؤثرة في مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤.

سابعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

٦٨ - قدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) نظرة عامة على مشاريع وثائق البرامج القطرية الثماني التالية ومشروع وثيقة واحدة للبرامج القطرية المشتركة: جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبريا، من منطقة أفريقيا؛ السودان، من منطقة الدول العربية؛ باكستان (مشروع وثيقة واحدة للبرنامج القطري المشترك)، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ نيكاراغوا وهايتي، من منطقة أمريكا اللاتينية

والبحر الكاريبي. وبعد ذلك أفاض المديرون الإقليميون في صندوق السكان لآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية في الحديث عن البرامج، كلا من منظور منطقته.

٦٩ - وشكرت عدة وفود صندوق السكان على ما يقدمه من تعاون ودعم إلى بلدانها. وأشارت إلى أن البرامج القطرية وضعت بتشاور وثيق مع الحكومات وسواها من شركاء التنمية، وأنها متسقة تماما مع الخطط والأولويات وأطر العمل الوطنية. وأكدت أنه لا غنى عن دعم صندوق السكان، الآن أكثر من أي وقت مضى، لمساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم عدد من الوفود تعليقات محددة على بعض مشاريع البرامج القطرية، على أن تحال هذه التعليقات إلى البلدان المعنية.

٧٠ - وشكر نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) والمديرون الإقليميون لصندوق السكان المجلس التنفيذي على تعليقاته ودعمه. وأكدوا لأعضاء المجلس أنه، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، ستحال التعليقات على مشاريع وثائق البرامج القطرية ومشاريع وثائق البرامج القطرية المشتركة إلى البلدان المعنية لأخذها في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للبرامج.

٧١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية الثماني ومشروع وثيقة واحدة للبرنامج القطري المشترك والتعليقات عليها التالية: باكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والكاميرون وليبريا ونيكاراغوا وهايتي (مشروع وثائق البرامج القطرية المشتركة)، وجنوب أفريقيا والسودان. وسيحيل صندوق السكان التعليقات إلى البلدان المعنية. ووافق المجلس على تمديد البرنامج المتعلق بمصر. واتخذ المجلس المقرر ٢٢/٢٠١٢ الذي قرر فيه أن يستعرض ويعتمد، بصفة استثنائية، مشروعي وثيقتي البرنامجين القطريين لإريتريا اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣.

٧٢ - ووفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الـ ١٢ التالية، التي كانت قد نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢، على أساس عدم الاعتراض دون عرضها أو مناقشتها: الأردن، البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، سري لانكا، سيراليون، غينيا، كوستاريكا، ليسوتو، نيبال، الهند.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧٣ – قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (DP/OPS/2012/7)؛ وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ (DP/OPS/2012/8) والملحق الخاص بالشفافية في المشتريات العامة.

٧٤ – وأيدت الوفود الاستنتاجات الواردة في استعراض منتصف المدة وقيّمتها بشكل إيجابي. وقالت هذه الوفود إن نتائج استعراض منتصف المدة تشير إلى الحاجة الواضحة لمكتب خدمات المشاريع إلى التركيز على مجالات تخصصه وأهمية ذلك له: المشتريات، خدمات تنفيذ المشاريع، تطوير الهياكل الأساسية المادية، مع اعتبار الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة وتطوير القدرات الوطنية مسألتين جامعتين ضروريتين. وحثت الوفود مكتب خدمات المشاريع على الاستفادة من نتائج استعراض منتصف المدة والتركيز على مزاياه النسبية المعترف بها، من أجل كفالة النمو المستدام لعملياته.

٧٥ – وفي ضوء ذلك جرى تشجيع مكتب خدمات المشاريع على توسيع شراكاته، فذلك يساعد على تحسين إنتاجية البلدان النامية وتقديم الخدمات، مع العمل في الوقت ذاته على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وأُعرب عن الأمل أن يساعد مكتب خدمات المشاريع في تحديد الاختناقات التي تعانيها البلدان النامية في مجال التكنولوجيا والقدرات، والوصول إلى توصيات وحلول محددة الهدف.

٧٦ – وأكدت الوفود من جديد أهمية توفير فرص عادلة وتنافسية ومتكافئة لجميع الشركات المشاركة في عمليات الشراء. وشددت أيضا على وجوب تفادي التنافس مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وعلى أنه لا غنى عن التقسيم الواضح للعمل بين وكالات الأمم المتحدة. وشددت الوفود على وجوب استعراض الخطط الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع والوكالات الشريكة من أجل تجنب التداخل والتكرار.

٧٧ – وساندت الوفود تطلعات مكتب خدمات المشاريع إلى إدراج أهداف الاستدامة في جميع خدماته بإدخال معايير تخدم الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية. غير أن أحد الوفود أكد أن مكتب خدمات المشاريع (ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة) لا يمكنه إدخال معايير جديدة خاصة بحماية البيئة إلا بعد موافقة الدول الأعضاء عليها.

٧٨ - وكان العدد المتزايد لمشاريع مكتب خدمات المشاريع في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بأزمات موضع ترحيب وتشجيع. وقالت الوفود إنه يسعدها ملاحظة أن الغالبية العظمى من مشتريات مكتب خدمات المشاريع تتم مع البلدان النامية، وحثت المنظمة على مواصلة تعزيز الرابطة بين التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية الاقتصادية المحلية. ولوحظ أن تقارير مكتب خدمات المشاريع تركز على مستوى النواتج، ولذلك دُعي مكتب خدمات المشاريع إلى تكثيف عمله مع الشركاء بحيث تنعكس نتائجه على مستوى المحصلة كذلك.

٧٩ - وجرى التأكيد مجددا على أهمية العمل في البلدان النامية وفقا لمبدأ السيطرة الوطنية. وجرى في هذا الشأن حث مكتب خدمات المشاريع على توسيع نطاق أنشطته التي تساعد على بناء القدرات الوطنية وتمكين البلدان من استغلال مواردها. وشكر أحد الوفود مكتب خدمات المشاريع على ما أنجزه في مجال الشفافية، وحثه على تكثيف اتصاله بالحكومات والمؤسسات وغيرها من الكيانات المحلية في البلدان النامية لتمكينها من فهم عمل المكتب بشكل أفضل، بدلا من الاكتفاء بدور الوكالة الشريكة المنفذة لمنظومة الأمم المتحدة.

٨٠ - وردّ المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، فشكر الوفود على تعليقاتها ودعمها، وأكد لها تعهد مكتب خدمات المشاريع باستمرار العمل معها في وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية في العام المقبل. وانتهز هذه الفرصة لكي يشكر الدانمرك التي تستضيف مكتب خدمات المشاريع على إنشاء مجمع جديد للأمم المتحدة، مستخدمة في ذلك أعلى معايير الاستدامة.

٨١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/٢٤ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ والمقرر ٢٠١٢/٢٥ بشأن التقرير الإحصائي السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١١.

الجزء المشترك

تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٢ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2012/26-DP/FPA/2012/18).

٨٣ - واعترفت الوفود بالتقدم الذي حققه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في التعامل مع مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأشارت الوفود إلى أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شريك ذو أهمية فائقة في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية. وكررت الوفود الإشارة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٠١١/٤١ في الدورة العادية الثانية، الذي ورد به أنه يجب إدماج استراتيجيات وسياسات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وضع الخطتين الاستراتيجيتين القادمتين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وشدد على أن الإيدز يجب أن يظل أولوية لدى المنظمتين. وأعربت الوفود عن تشجيعها القوي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان لدعمهما للعمليات المنفذة على المستوى القطري والمتعلقة بنهج الاستثمار. وجرى التشديد على أن التنسيق على المستوى القطري لا في أسرة الأمم المتحدة فقط، ولكن أيضا مع الأطراف المؤثرة في البلدان وفيما بينها، يتطلب اهتماما خاصا لكي ينجح.

٨٤ - ووجهت الوفود الانتباه إلى التوجيه الوشيك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بعوامل التمكين الحاسمة وخلق علاقات تآزر من أجل الاستثمارات الاستراتيجية في التصدي للإيدز، ورحبت بدور البرنامج الإنمائي في وضع هذا التوجيه. وأشارت الوفود إلى أنه سيكون توجيها هاما في كيفية التركيز على الجهود المبذولة على الصعيد القطري وإعطائها الأولوية، وإنقاذ مزيد من الأرواح، وكفالة علاج أفضل وفعال من حيث التكلفة. وأيدت الوفود النهج والمبادئ الجديدة التي اقترحها البرنامج المشترك وشركاؤه لاستثمار الأموال في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وكفالة استدامة التدابير على المستوى القطري، وتحسين نظام الإبلاغ القائم على النتائج.

٨٥ - وأعربت الوفود عن اغتباطها بالجهود المبذولة لتعزيز وصول الجميع إلى برامج الوقاية والرعاية والدعم، وبناء قدرات البلدان على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والحد من أثر الإيدز على النساء والأطفال. وأكدت أيضا أهمية تعزيز الأنشطة الوقائية بين الشباب، والتشجيع على استخدام الشبكات المجتمعية للتوسع في نشر الرسالة.

٨٦ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء نقص تمويل مشاريع البرنامج المشترك، وحثت الجهات المانحة التقليدية على مواصلة التمويل، والاقتصادات البازغة والبلدان على القيام بدورها، والبلدان النامية على الريادة وتقاسم المسؤولية. وشددت مع ذلك على أن التمويل من أمانة البرنامج المشترك يجب ألا يقل أو يحل محل تبرعات واستثمارات المشاركين في الرعاية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا الصدد أكدت الوفود أيضا أهمية الوفاء بالالتزامات المقطوعة لتقسيم العمل المتفاوض عليه حديثا في البرنامج المشترك. وأبرزت

الوفود أهمية تقاسم المساءلة بين المشاركين في الرعاية، وحثت على مزيد من الالتزام من جانب أفرقة الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالإيدز وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في رصد نتائج الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للبرنامج المشترك للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ والإبلاغ عنها.

٨٧ - وردّ مدير الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرنامج الإنمائي، فشكر الوفود على تعليقاتها، وتكلم في آثار الجولة المؤجلة لتمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، على نحو ما أشير إليه حلال الجلسة. وألقى الضوء على عمل البرنامج المشترك في الدعوة إلى تقاسم أعباء التمويل وكفالة تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك الاستثمار القوي من البرامج القطرية ذاتها. وقال إنه يتطلع إلى استمرار البلدان المانحة في عرض تمويلها. وأشار إلى مساندة المنظمة لتنفيذ برامج ممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بما في ذلك الشراكات التقنية والتشغيلية لضمان فعاليته وقدرته على غرس الثقة في قاعدة مانحيه بالاستناد إلى الدروس المستفادة. وفي هذا الشأن أكد على أهمية إطار الاستثمار في البرنامج المشترك في ضمان فعالية التمويل وتأثيره. وأكد للوفود أيضا أن الجزء الأكبر من تمويل أنشطة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في مجال فيروس نقص المناعة البشرية يأتي من خارج أمانة البرنامج المشترك. وتستخدم أموال الأمانة أساسا لكفالة الاتساق على نطاق المنظومة. وشجع أعضاء المجلس التنفيذي على أن يقوموا، من خلال إشرافهم، بكفالة التوافق بين استراتيجيات وخطط البرنامج المشترك واستراتيجيات وخطط البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، وحثهم على بذل قصاراهم للوفاء بالتعهدات للميزانية الأساسية، فبدونها ستعجز المنظمة عن أداء مهامها في مجال فيروس نقص المناعة البشرية.

٨٨ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لصندوق السكان الوفود لاهتمامها وتعليقها على العمل الدقيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وكررت رد البرنامج الإنمائي، ومضت تؤكد التزام صندوق السكان بالعمل الجاري، موجهة الانتباه إلى تركيز الصندوق على منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، ولا سيما في إطار خدمات تنظيم الأسرة؛ والشبان، ولا سيما الشابات؛ وإدراج تصدّ شامل لفيروس نقص المناعة البشرية، داخل النطاق الواسع للصحة الجنسية والإنجابية. وأشارت إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية يعكس بعضا من التهميش الأفدح الذي يحدث في المجتمع، وأكدت أن النهج القائم على حقوق الإنسان هو النهج السليم للمضي بالعمل قدما، وشددت على أن ''وقف الإصابة بفيروس الإيدز نهائيا'' هدف يتعلق بحدوث العدوى وليس بالتمويل. وحثت الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على المساهمة في العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مؤكدة أن الحلول متاحة، وأن ''وقف الإصابة بفيروس الإيدز نهائيا'' غاية يمكن

بلوغها. غير أن ذلك يتطلب شجاعة والتزاما، بما في ذلك التزام مالي، مع التركيز على الأولويات الاستراتيجية. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجددا على أن صندوق السكان سيواصل العمل بشكل وثيق مع شراكة كاملة من البرنامج المشترك.

٨٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2012/26-DP/DPA/2012/18).

عاشرا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٩٠ - قدم مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية في البرنامج الإنمائي، باسم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، خريطة الطريق إلى الميزانية المتكاملة: استعراض مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لأثر تعاريف التكاليف وتصنيف الأنشطة على المعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف (DP-FPA/2012/1). ولوحظ أن نظراء اليونيسيف كانوا موجودين في القاعة للرد على الأسئلة عند الحاجة.

٩١ - وشكرت الوفود المنظمات على عملها المتسق في وضع التقرير وما حواه من اقتراحات. وكانت الوفود بوجه عام مغتبطة أن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف تطرقت إلى مسائل الدعم التناقلي واستخدام الموارد الأساسية لتغطية التكاليف غير المباشرة الثابتة. وأثنت الوفود على المنظمات لكونها أول كيانات في الأمم المتحدة تقترح منهجية جديدة لحساب معدلات استرداد التكاليف، وشجعتها على ضم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ورحبت الوفود باقتراح العدول عن التمييز السابق بين التكاليف الثابتة غير المباشرة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة. واغتبطت الوفود بالمنهجية المقترحة لتنسيق معدلات استرداد التكاليف، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الشفافية والوضوح وتحسين تقاسم الأعباء بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وأشارت علاوة على ذلك إلى أن ذلك سيساعد على ضمان مستويات دنيا متزايدة من الموارد الأساسية.

٩٢ - ومع أن التعليقات العامة كانت إيجابية، فإن الوفود أشارت إلى أن الاقتراح الخاص بتغيير معدل استرداد التكاليف بحاجة إلى مزيد من المشاورات قبل التوصل إلى قرار. وأشير إلى أنه إذا كانت مواءمة معدل استرداد التكاليف أمرا ذا قيمة، فإن التركيز يجب أن ينصب على تقديم حوافز إلى البلدان للمساهمة في الموارد الأساسية. وطُلب توضيح للقيمة المضافة

للميزانية المتكاملة للمنظمات المشاركة والمنافع النهائية للبرامج القطرية. وسأل أحد الوفود عن الأساس المنطقي للمعدل الراهن لاسترداد التكاليف البالغ ٧ في المائة وهل هناك سبب واضح للإبقاء على هذا المعدل. وأعرب وفد آخر عن قلقه لما قد تؤدي إليه زيادة معدل استرداد التكاليف من انخفاض عام في موارد المنظمات الثلاث. وطلب الوفد بيانات إضافية عن استرداد التكاليف.

٩٣ - وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بمعرفة ما استفادته المنظمات من عمليات وضع أسس للمقارنة مع مؤسسات أخرى لتحديد معدلات استرداد التكاليف. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن خبرة أعضاء المجلس التنفيذي في تحديد معدلات استرداد التكاليف، وبخاصة الآليات المقترحة والإطار المفاهيمي المستخدم على الصعيد الوطني. وأشار الوفد إلى أن اتخاذ المجلس لمقرر سيحتاج إلى تحليل أوفى وتحليل مقارن لنماذج توزيع التكاليف استنادا إلى المنهجية الراهنة. وقال الوفد إن من الأفضل وجود معدلات موحدة لتفادي التنافس بين المنظمات.

٩٤ - وسعيا من الوفود إلى توضيح أسس اتخاذ المقرر، فإنها طلبت مزيدا من المعلومات بشأن ما يلي فيما لا يتجاوز الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣: (أ) تفسير مزايا ومساوئ تطبيق منهجية متسقة مع وجود أو عدم وجود معدل متسق لاسترداد التكاليف لجميع الوكالات؛ (ب) اقتراحات محددة مع تفسير لمزايا وقيود استخدام معدلات متفاوتة لتكاليف متفاوتة في إدارة أحجام مختلفة في سياقات تشغيلية مختلفة؛ (ج) شرح المهام الشاملة التي تغطيها الموارد الأساسية لكل وكالة؛ (د) تفسير كيف تعزز منهجية الحساب الجديدة كفاءة التكاليف؛ (هـ) معلومات أوفى عن اقتراح وضع ترتيبات خاصة لأنشطة لها أغراض خاصة، مثل تنسيق الأمم المتحدة، ومتطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٩٥ - وطلبت الوفود أيضا تحليلا لمخاطر وتأثير العواقب والآثار التشغيلية لكل منظمة يعالج ما يلي: (أ) المعدلات المتفاوتة فيما يتعلق بحجم التمويل وقابليته للتنبؤ ومرونته لتشجيع زيادة المساهمات الأساسية وزيادة جودة الموارد غير الأساسية؛ (ب) مخاطر ومزايا معدلات استرداد التكاليف الموحدة والخاصة بكل منظمة؛ (ج) تقسيم وزيادة توضيح أجزاء فئات تصنيف التكاليف التي سيغطيها معدل استرداد التكاليف.

٩٦ - وردّ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون الإدارية في البرنامج الإنمائي فشكر الوفود، وأشار إلى أن المنهجية المقترحة مختلفة تماما عن سابقتها، ولذلك فإن المنظمات تتوق إلى الحصول على توجيه المجلس بشأن سبل المضي قدما. وشدد على أن تفاصيل المنهجية

الجديدة لا تزال بحاجة إلى التوافق بشأنها، ومطلوب مزيد من العمل لشرح مختلف النهج، وما هو متسق وغير متسق، والأثر على الموارد الأساسية، وبخاصة في ضوء اختلاف نماذج المنظمات وولاياتها. وأكد أيضا أن تعبئة الموارد لا تزال تمثل تحديا كبيرا، وأن على المنظمات أن تركز بشكل متساو على تعبئة الموارد للموارد الرئيسية وغير الرئيسية معا لتنفيذ خططها الاستراتيجية. وقال إن من المتصور أن يؤدي النهج الجديد أيضا إلى تقليل الحافز إلى إفراد أموال، وبذلك تنخفض التكاليف إجمالا. وأشار، في تشديده على نوعية الموارد غير الأساسية، إلى أن استرداد التكاليف هو العماد الثالث للميزانية المتكاملة، معترفا بضرورة النظر إلى مختلف مصادر التمويل معا وآثارها المتضافرة من حيث جودة نتائج التنمية. وقال إن الهدف الأساسي للميزانية المتكاملة، كما أشير إلى ذلك في الجلسة، هو النظر إلى الميزانيات المؤسسية والبرنامجية مع استرداد التكاليف باعتبارها العنصر الثالث الهام. وبالنسبة إلى طلب معلومات مالية، قال إن المنظمات ستعمل معا على تقديم هذه المعلومات إلى المجلس.

٩٧ - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق السكان الوفود على تعليقاتها المفيدة وعلى تأكيد أهمية قابلية الموارد الأساسية للتنبؤ ومصداقيتها بالنسبة إلى السلامة المالية للمنظمات. وأشار إلى طلب الوفود لمعلومات تتعلق بآثار معدلات استرداد التكاليف المتسقة وغير المتسقة وبنوعيات الاقتراحات المتعلقة بالمعدلات المتفاوتة؛ وكذلك بكيفية تحديد المنظمات الثلاث للوظائف الأساسية. وطمأن المجلس التنفيذي على أن المنظمات ستعود باقتراحات محددة وتلتمس توجيه المجلس، كما أنها ستواصل مشاركتها النشطة مع المجلس في الفترة المفضية إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣. وذكّر بأن الحافز إلى تغيير معدلات استرداد التكاليف نابع من الولاية التي أسندها المجلس لضمان ألا تدعم الموارد الأساسية الموارد غير الأساسية. وردّ على السؤال المتعلق بمنافع الميزانية المتكاملة للبلدان المستفيدة من البرامج، فقال إن هذه المنافع تشمل مزيدا من الشفافية وصلات أوضح بين النتائج والموارد. وقال إن الميزانية المؤسسية الآن توفر صلات بنتائج إدارة المنظمة لا بنتائج التنمية. غير أنه سيجري، من خلال الميزانية المتكاملة، مواءمة دورات الخطة الاستراتيجية والميزانية لتصبح دورة لأربعة أعوام، وسيؤدي الإطار الشامل المطروح إلى ربط إجمالي الموارد المقترحة بالنتائج ٩ المخططة.

٩٨ - وفيما يتعلق بالسؤال عن معدل استرداد التكاليف الراهن البالغ ٧ في المائة، قال مدير شعبة الخدمات الإدارية إن المعدل أتى من حسابات استندت إلى المنهجية الراهنة (التي أقرها المجلس التنفيذي) والتي وضعتها المنظمات الثلاث على مدار الأعوام، وأضاف أن المنظمات ستعيد حساب المعدل وستعود إلى المجلس بشأنه. وردّا على السؤال المتعلق بمواءمة

المعدل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قال إن معالجة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف لمسألة استرداد التكاليف يتابعها باهتمام كبير باقي منظومة الأمم المتحدة، وإن النتيجة يمكن أن تؤثر على منظمات أخرى فيما يتعلق بمنهجيتها لاسترداد التكاليف. وذكّر بأن المعدل البالغ ٧ في المائة أثر بالفعل على معدل صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة. وطمأن المجلس التنفيذي على أنه من أجل تحقيق مواءمة أكبر، فإن المنظمات الثلاث ستسعى إلى تقاسم نتيجة العملية مع غيرها في منظومة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوي وشبكة المالية والميزانية.

٩٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٢/٢٧ بشأن خارطة طريق للوصول إلى ميزانية متكاملة، ابتداء من عام ٢٠١٤: (أ) الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي يتناول أثر تعاريف التكلفة وتصنيف الأنشطة على معدلات استرداد التكاليف المنسقة؛ (ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الخطوات الهادفة إلى الميزانية المتكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة.

حادي عشر - الزيارات الميدانية

١٠٠ - قدم رئيس الفريق المشترك للزيارة الميدانية المشتركة بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة إلى جمهورية جيبوتي (DP-FPA-OPS/2012/CRP.1)، وكذلك التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة إلى إثيوبيا (DP-FPA-OPS/2012/CRP.2).

١٠١ - وألقى المقرران الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية. وأعرب وفدا إثيوبيا وجيبوتي عن تقديرهما للزيارة الميدانية المشتركة وللتقريرين. وأثنى الوفدان على عمل الفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في بلديهما.

١٠٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقريرين المتعلقين بالزيارتين الميدانيتين إلى جمهورية جيبوتي وإثيوبيا.

ثاني عشر -مسائل أخرى

١٠٣ - عقدت الجلسات الإعلامية/المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) مشاورة غير رسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وخريطة الطريق المفضية إلى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ب) مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن الميزانية المتكاملة واسترداد التكاليف؛

(ج) مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الشراء؛

(د) مشاورة غير رسمية بشأن مخطط تصميم الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

(هـ) مشاورة غير رسمية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن سياسات الموارد البشرية؛

(و) إحاطة غير رسمية مشتركة بشأن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

(ز) مشاورة غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ح) إحاطة بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤.